دور المشاركة في عملية التنمية العمرانية

د.م./ عصام الدين محمد علي
أستاذ مساعد بقسم التخطيط العمراني
كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود

المشاركة من أهم عناصر التنمية العمرانية في الدول النامية، حيث تساهم في تخفيف العبء وخفض تكاليف التنمية العمرانية التي تتولاها الدولة. وتعتبر التنمية العمرانية المحلية بمعناها الواسع هي مسئولية مشتركة بين الحكومات المحلية وأفراد المجتمع، وتقع على الجهات المحلية دور هام في تحريك المشاركة وتكريس الجهود والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لدى المجتمعات المحلية، وعلى ذلك فإن قياس مدى نجاح وكفاءة الجهات المحلية بمقدار ما تحققه من مشروعات بالجهود الذاتية، ودورها الفعال في توثيق الصلة بين المواطنين والمشروعات المحلية، مما يعمل على تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وحث المواطنين على المساهمة في إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية.

وقد ظهر مفهوم المشاركة في مصر كأحد الدول النامية خلال الستينات وشاع استخدام هذا الاصطلاح في المجالات السياسية والإدارية، بينما ظل بعيدا عن الالتحام بالمجالات التنموية العمرانية حتى وقت قريب، حيث لم يكن للمشاركة الشعبية تأثير واضح من خلال المساهمة في تقديم الخدمات أو علاج المشكلات التي تعانى منها المجتمعات المحلية.

ولا يزال أسلوب المشاركة في الريف يأخذ شكلا واضحا حيث تقوم العائلة ببناء مسكنها بنفسها وباستعمال المواد المحلية المتاحة، ويتم ذلك بالجهود الذاتية أو باستخدام عمالة مؤجرة. أما في المدن فيأخذ أسلوب المشاركة صورا أخرى وبالذات في مناطق الإسكان العشوائي، حيث تعتمد الأسر في هذه المناطق على مواردها الخاصة في سبيل الحصول على المسكن وباستعمال مواد البناء التقليدية وباستخدام العمالة المؤجرة بدون وسيط ويمتد المسكن ويتطور تبعا لظروف كل أسرة.

ويبرز دور الجهات المحلية (المحليات) في تقنين المشاركة وذلك بتوجيه وتنظيم الجهود الذاتية للأفراد ووضعها في إطارها الصحيح مع توزيع المسئولية بين المحليات والأفراد بهدف تحسين البيئة المحلية ودعم خطط وبرامج التنمية المحلية والإقليمية. وتأخذ المساعدات التي تقدمها المحليات إلى الأفراد أو المجموعات لدعم عمليات التنمية العمرانية صورا مختلفة منها المساعدات المالية والفنية والتنظيمية كما يلي:

- المساعدات المالية: تشمل تسهيل الحصول على قروض طويلة الأجل وبشروط سهلة وميسرة، وإيجاد فرص عمل في مواقع الإسكان الجديدة لزيادة دخول السكان

واستثمار هذه الزيادة في الارتقـاء بالبيئـة السكنية المحيطة بهم.

- المساعدات الفنية: تتمثل في تـوفير النمـاذج المختلفة لتصميم المـساكن بـدون مقابـل، وتوفير مواد البناء، وتوفير الأراضي المعدة للبناء وتخطيطها وتمهيد الشوارع ومد شبكات المرافق إليها، وتقسيم الأراضي إلـى قطـع وبيعها للأهالي بشروط ميسرة، وتوفير أطقم مدربة من القوى العاملة في مجال البناء عن طريق إنشاء مراكز تـدريب بـالقرب مـن مراكز العمران.
- المساعدات التنظيمية: وهى تتمثل في تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الخاصة بالبناء وتقسيم الأراضي، وتشجع المـواطنين على إنشاء الجمعيات التعاونية للإسكان.

كما أن هناك عدة معايير يمكن أن تساهم في دعم المحليات للمشاركة الشعبية منها ما يلي:

- تشجيع القاعدة الشعبية للمساهمة في أعمـال التنمية والتجميل، وذلك بواسطة التشجير أمام المنازل والحدائق الخاصـة والعامـة فـي الميادين والطرقات والمداخل وتشييد المساجد والخدمات التعليميـة والـصحية والثقافيـة والترفيهية والالتزام بالقوانين بدون تعقيـدات أو أغراض شخصية.
- تأكيد دور المحليات في إقناع القاعدة الشعبية بمشروعات التخطيط العمراني ومدى فاعليتها لإحداث التنمية الحضرية، وذلـك بترتيـب الأفضليات وتقليل الاحتمالات والتركيز على الخيارات الموضوعية وتقويمها للوصول إلى الأرجح بأيسر الطرق.
- توفير وسائل المواصلات بالاتفاق مع القطاع العام والخاص، وتـوفير وتخطـيط أمـاكن لانتظار السيارات، والحفاظ على أمن وراحة القاعدة الشعبية العريضة.
- الحد من مـشاكل أعمـال الحفـر لتوصـيل المرافق ومنع الازدواج والتكرار الذي يؤثر على المواطنين وتحركاتهم كما يـؤثر علـى علاقاتهم بأجهزة المحليات مما يـؤثر علـى أعمال التنمية العمرانية.

وهناك نماذج عديدة وناجحة لممارسات المـشاركة بالجهود الذاتية في بعـض المنـاطق الحـضرية والريفية في كثير من المجالات التنموية العمرانية بالبلدان العربية، منها مجـالات تحـسين البيئـة والإسكان ومجال إدارة الخدمات الـصحية وبنـاء المدارس. ويتبين من تلك النماذج أن هناك إمكانية واضحة لحدوث نوع من التعاون بـين الجهـات المحلية والأفراد في مجال تطوير البيئة الـسكنية وتنمية المناطق الحضرية بالمدينة العربية، على أن يتم ذلك من خلال خطة واضحة للتنمية المتكاملـة تستهدف النفع المتبادل للمحليات وللسكان وللبيئـة المحلية المحيطة.

ويمكن تفعيل دور المشاركة في عمليـة التنميـة العمرانية، وذلك بتحمل أفراد المجتمع بجميع فئاته وقطاعاته مسئولية المساهمة في البناء والتعمير عن طريق تنظيم لقاءات دورية بين المواطنين وممثليهم في المجالس الشعبية لتبادل وطـرح الآراء حـول الخدمات المطلوبة وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ، إن هذه اللقاءات تعمل على استمرارية التفاعل بين القيادات الشعبية والجمـاهير مـن ناحيـة وبـين المواطنين والأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى بما يحفز المواطنين على الإسهام في تنفيذ المشروعات المحلية.